الدرس السادس: نماذج تطبيقية عن الدراسات الإقليمية

- **أهداف الدرس:**

- التعرف على أهم النماذج التطبيقية الخاصة بالدراسات الإقليمية.

- التعرف على التكامل الإقليمي في القارة الأوربية المتمثل في الاتحاد الأوربي نموذجا.

- التعرف على التكامل الإقليمي في القارة الأمريكية المتمثل في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA نموذجا.

- التعرف على التكامل الإقليمي في القارة الآسيوية المتمثل في رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN نموذجا.

- التعرف على التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية المتمثل في مختلف الأقاليم الفرعية.

- التعرف على التكامل الإقليمي القاري المتمثل في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC.

- التأكيد على وجود نماذج أخرى في مختلف القارات على غرار هذه النماذج.

- **أسئلة الدرس:**

- ما هي أهم النماذج التطبيقية في الدراسات الإقليمية؟

- هل هذه النماذج حققت المراد من تشكيلها؟

- لماذا أصبح الاهتمام أكثر على النماذج القارية (الإقليمية الجديدة) بدل التركيز على الإقليمية التقليدية (القديمة)؟.

- **عناصر الدرس:**

المحور الرابع: نماذج تطبيقية عن الدراسات الإقليمية

أولا- في قارة أوروبا: الاتحاد الأوربي نموذجا

ثانيا- في قارة أمريكا: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA نموذجا

ثالثا- في قارة آسيا: رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN نموذجا

رابعا- في قارة إفريقيا: نماذج متعددة

خامسا- منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC (نموذج قاري)

تمهيد: سيتم في هذا الدرس استعراض أهم التكتلات الإقليمية في مختلف الأقاليم في العالم، والتي كان أبرزها الاتحاد الأوربي في القارة الأوربية، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA في القارة الأمريكية، وفي قارة آسيا نذكر رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN، وفي إفريقيا مجموعة التكتلات الإقليمية الفرعية، دون نسيان منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC كنموذج قاري، مع العلم أن هناك تكتلات إقليمية متعددة لا يسع المقام لذكرها.

أولا- في قارة أوروبا: الاتحاد الأوربي نموذجا

إن المتمعن في تجربة الاتحاد الأوروبي يكتشف منذ الوهلة الأولى بأن أوروبا شكلت على مدار التاريخ الإنسان أحد المناطق المهمة إلى عرفت أعنف الحروب، وقد كانت خلافا لما كان سائدا في مناطق أخرى من العالم وفي معظم الأحيان حروبا وصراعات داخلية، أي أنها لم تأت من خارج القارة بل من داخلها وبإرادة أبنائها ويعود ذلك أساسا إلى التنافس والتناحر بين القوى المشكلة لها بحيث كانت كل قوة تريد أن ترسم مصير القارة في الاتجاه الذي يعظم قوتها ويوسع دائرة نفوذها وسلطتها .

ولقد أسهمت الحربان العالميتان الأولى والثانية بشكل واسع في إبعاد أوربا عن المسرح الاقتصادي العالمي، كما أن آثار الحرب العالمية الثانية أضعفت أوروبا وخاصة العداء الألماني الفرنسي الذي تحول إلى مشكلة لازمت أوروبا لمدة طويلة ولم تحل إلا بعد محاولات صلح عسيرة.

وبالنظر لكل هذه المعطيات نلاحظ أن فكرة التوحيد والاندماج ليست وليدة سقوط جدار برلين أو حتى نهاية الحرب الباردة، بل هي فكرة قديمة بدأت بأفكار وطروحات فلسفية لتجد الساسة وصناع القرار لكي يتبنوها كمشروع إستراتيجي وحضاري يركز أوروبا كقطب منافس في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء، ولكن لمعرفة التطور التاريخي والبناء المؤسساتيٍ للاندماج الأوروبي وجب علينا تتبع النقاط التالية:

1- الاتحاد الأوربي من الفكرة إلى التأسيس: بدأ التفكير في توثيق التعاون الاقتصادي الأوروبي إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، وساعد على ذلك عوامل عدة ارتبطت بتجربة الحرب العالمية وما ترتب عليها من آثار انعكست على القارة الأوروبية، فقد كانت القضية الأولى التي واجهت الدول الأوروبية هي إعادة تعمير أوروبا، وقد اتخذت

إعادة التعمير شكلا جماعيا مع مشروع مارشال الأمريكي، وقد كانت أول تجربة للعمل المشترك فيما بين الدول الأوربية

ويعتبر جان مونيه Jean Moniet هو الأب الروحي للدعوة إلى وحدة أوروبا على أساس التعاون الاقتصادي. وكان مونيه يعتقد أنه بدون خلق مصالح اقتصادية متبادلة فإنه لا وجود لأوروبا وينسب إليه القول " بأنه لا يوجد شيء اسمه أوروبا وأنه لابد من إنشائها وبنائها"، ومن هنا كانت الدعوة إل إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية".

بعدها جاءت تجربة مشروع مارشال، حيث اتفقت ثلاث دول أوروبية هي: هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ إلى إنشاء اتحاد جمركي اعتباراً من عام 1948 والذي عُرف بالبينولوكس Benelux، ثم جاء إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1950 كخطوة أولى وأساسية على طريق التكامل الاقتصادي الأوروبي، وعهد بإدارتها إلى سلطة عليا تختار من شخصيات مرموقة ومعروفة باستقلالها، حيث أصبحت هناك سلطة فوق الدول تدير أحد أهم المرافق الاقتصادية الأوروبية.

وفي عام 1958 شكلت لجنة عرفت باسم لجنة سباك Spaak Commitee نسبة إلى وزير خارجية بلجيكا الذي يرأسها، وقدمت تقريرها في عام 1956 مجموعة من ست دول أوروبية هي: ألمانيا فرنسا إيطاليا بلجيكا هولندا ولوكسمبورغ، للنظر في تدعيم التكامل الاقتصاد الأوروبي، وكان هذا التقرير هو أساس معاهدة روما التي وقعت في عام 1958 والتي أنشأت ما عرف باسم السوق الأوروبية المشتركة وكان الغرض من إنشاء السوق هو إزالة الحواجز الجمركية وجميع العقبات أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال .

وأشارت المعاهدة في مقدمتها على ضرورة تحقيق التكامل والتوازن الاقتصادي، كما أكدت على أنها تنطوي على غرض سياسي هو إرساء الأسس الكفيلة بتحقيق اتحاد أكثر تقاربا من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا هذا وقد استهدفت معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية إنشاء سوق مشتركة عن طريق السبل الآتية:

– إزالة التعريفات الجمركية وحصص الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء.

– إقامة تعريفة جمركية وسياسية جمركية موحدة مع الدول الأخرى غير الأعضاء في السوق أو المنضمة إليه؛

– إلغاء القيود والحواجز التي تحد من حرية انتقال الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال داخل حدود السوق؛

–رسم سياسة مشتركة للزراعة والمواصلات؛

– إتباع إجراءات تعمل على تنسيق السياسات الداخلية ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات؛

– إزالة الاختلاف والتباين بين القوانين الداخلية في الدول الأعضاء» وذلك لتيسير العمل في السوق؛

– إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي لتوفير الموارد ولدعم التوسع؛

– إنشاء جمعية الدول عبر البحار والأراضي المشتركة مع السوق إلى دفع التبادل التجاري وبذل الجهود المشتركة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

في عام 1973 بدأت مفاوضات لتوسيع السوق المشتركة، حيث قبلت عضوية كل من انجلترا والدنمارك وأيرلندا، وتوسعت المجموعة الأوروبية من مجموعة الست إلى بمجموعة التسع. وبعد تغير النظم السياسية في إسبانيا والبرتغال واليونان، تم قبول هذه الدول ضمن المجموعة الأوروبية (اليونان في عام 1981 وأسبانيا والبرتغال في عام 1985)؛ ثم توسعت المجموعة بضم الدول الاسكندنافية فيما بعد.

في تلك الفترة تولى جاك تايلور رئاسة المفوضية في يناير 1985 وكان قد زار كل دولة من الدول الأعضاء للتعرف على ماهية المشروع الكبير الأقرب إلى القبول من الجميع. وبوصفه واحدا من أنصار الفيدرالية على طريقة مونيه؛ اشتملت قائمته القصيرة على مشروعات –سوق موحدة؛ عملة موحدة، سياسة دفاعية مشتركة، إصلاح مؤسسي– يمكن اعتبارها بمثابة حطوات في اتجاه الفيدرالية.

استمرارا لنفس الاتجاه بدأ الاتحاد الأوروبي عملية توسع كبرى نحو وسط وشرق أوروبا لمنح عضويته لعدد من الدول التي خرجت منذ عام 1989 من نحت سيطرة الشيوعية والاتحاد السوفياتي. ولكن العملية الراهنة لتوسيع الاتحاد الأوروبي يظل لها خصوصيتها الشديدة خاصة من حيث الحجم. فالتوسيع كان يستهدف ضم مجتمعات تعداد سكانها كبير جدا أي حوالي ثلث مجموع السكان في الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي. ومن حيث العدد أيضا فإن عدد الدول المرشحة للعضوية يكاد يساوي عدد الأعضاء المنضويين تحت عضوية الاتحاد الأوروبي .

وفي عام 1991 تم التوقيع في مدينة (ماستريخت) الهولندية على اتفاقية حملت اسمها وقد وقع عليها رؤساء ورؤساء وزارات إحدى عشرة دولة أوروبية، وتم التصديق على هذه الاتفاقية وإقرارها رسميا في عام 1992،

أما أبرز محاور الاتفاقية فهي ما يلي:

– إقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي؛

– تحقيق السوق الداخلية؟

–تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية؛ وما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي الموحد؛

– التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية، والقضاء، ومكافحة الجريمة، والإرهاب، وتجارة المخدرات؛

–تحقيق سياسة خارجية وأمنية دفاعية مشتركة.

– إتباع طرق جديدة في إصدار القوانين، وإعطاء صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي؛

– حق مشاركة المواطنين على اختلاف جنسياتهم وأماكن سكنهم في الانتخابات الأوربية والمحلية؛

– إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

وفي عام فبراير 1992 تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت وتم التصديق عليها في عام 1993 وهى تدعو إلى إنشاء بنك مركزي أوروبي وعملة أوروبية موحدة هي اليورو Euroعلى أن يبدأ العمل بها اعتبارا من يناير 1999, ووضعت معايير و شروط قاسية على الدول المُنظمة إلى هذا الاتحاد. ترتبط أساسا بحجم العجز في الموازنة ومستوى التضخم.

ثم جاءت اتفاقية "نيس" التي وقعت في 26 فبراير 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 2003 والتي نصت على ضرورة تحديث نظام مؤسسات الاتحاد الأوربي، وزيادة فاعليته في العمل. وفي 13/12/2007 تم التوقيع على معاهدة "لشبونة"" (عاصمة البرتغال) والتي دخلت حيز التنفيذ في 1/1/2009 والي تعتبر آخر معاهدة لحد الآن، وقد نصت المعاهدة على دمج المعاهدات السابقة في اتفاق موحد، كما نصت على تبسيط منهجيات العمل وقوانين التصويت وخلق منصب رئيس المجلس الأوربي، وحددت تركيبات جديدة مع رؤية لجعل الاتحاد الأوربي أكثر قوة كفاعل على الساحة الدولية.

المعاهدات المهمة التي مر بها الاتحاد الأوربي خلال مراحل تشكله.

المعاهدة	تاريخ التوقيع	تاريخ التنفيذ
معاهدة باريس	1951/4/18	1952/6/25
معاهدة روما	1957/3/25	1958/1/1
القانون الأوربي الموحد (إنشاء السوق الموحدة)	1986/2/28-17	1987/7/1
معاهدة ماستريخت	1992/2/7	1993/11/1
معاهدة أمستردام	1997/6/17	1999/5/1
معاهدة نيس	2001/2/29	2003/2/1
معاهدة لشبونة	2007/12/13	2009/12/1

2- نظرة عامة حول الاتحاد الأوربي: هو شراكة اقتصادية وسياسية فريدة من نوعها بين 28 دولة أوربية التي تغطي معا معظم القارة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992 وجاءت هذه المعاهدة بعد مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي بدأت منذ الخمسينيات. للاتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل ال-28 الأعضاء

أ- مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي: تعددت مؤسسات الاتحاد وتنوعت بتنوع الوظائف والمهام المنوط بها، وهي تشكل بمجموعها شبكة موسعة تتكامل من حيث الدور والوظيفة لتحقيق أهداف الاتحاد العليا في التكامل والاندماج والتوحد.

يملك الاتحاد الأوروبي صلاحيات اقتصادية وبيئية كبيرة؛ ويبدي نشاطا متزايدا في السياسة الخارجية والدفاع والأمن الداخلي؛ هكذا كانت المؤسسات والهيئات الاستشارية كالمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوربية لها استقلالية في تنفيذ قراراتها بما يخدم الاتحاد الأوربي اقتصاديا وسياسيا. وصنع القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي ينطوي على العديد من المؤسسات الأوروبية؛ ولا سيما:

- البرلمان الأوروبي: الذي يمثل مواطني الاتحاد الأوروبي وينتخب مباشرة من قبلهم.

- المجلس الأوروبي: الذي يتكون من رؤساء دول أو حكومات دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مقره بروكسل.

- المفوضية الأوروبية: التي تمثل مصالح الاتحاد الأوروبي ككل وتجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرة كل أسبوع على الأقل. والشكل الموالي يبين علاقة مؤسسات الاتحاد

الأوربي بباقي الهيئات الاستشارية الأخرى بشكل مختصر. والشكل الموالي يوضح مؤسسات الاتحاد الأوروبي والعلاقة بينهما.

شكل حول مؤسسات الاتحاد الأوربي والعلاقة بينها.

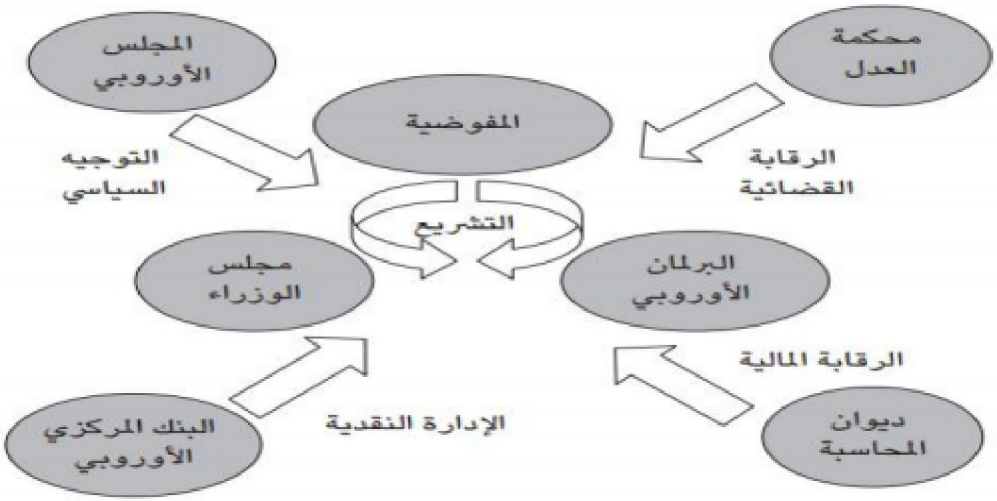

ب- <u>آلية عمل المؤسسات</u>: يعتبر المجلس الوزاري من أهم الهيئات المكونة للاتحاد الأوروبي، وهو متميز من حيث تشكيلته، من حيث صلاحياته أو من حيث طريقة اتخاذ القرارات فيه.

- **من حيث تشكيلته:** يتكون في كل مرة من وزراء حقيبة معينة وفق الموضوع المراد بحثه، فهم مرة وزراء خارجية أو وزراء مالية، الزراعة، وبهذا الشكل يمكن القول أن هناك **25** مجلسا وزاريا مختلف النوعية تحت اسم المجلس الوزاري.

- **من حيث صلاحياته:** هو السلطة التشريعية الأساسية في الاتحاد، يملك سلطة إصدار القرارات والمقررات التي تصدر عنه من 4 فئات:

-اللوائح: Règlements تطبق مباشرة على الجميع.

-القرارات:Décisions تطبق بشكل إجباري على مستوى الدول الأعضاء والشركات والأفراد المخاطبين بأحكامها.

التوجيهات: Directives تخاطب الدول الأعضاء ولكن تترك لها حرية ترجمة مضمونها إلى تشريعات داخلية

-التوصيات: Recommandations لا تكون لها أية قيمة إلزامية تجاه الدول.

- **من حيث طريقة اتخاذ القرارات فيه:** تكون وفق 3 أشكال حسب أهمية موضوع القرار:

-بالإجماع :A l'Unanimité في القرارات الهامة كانضمام أعضاء جدد أو الجوانب المالية. وبالأغلبية البسيطة: Majorité simple في الموضوعات الأقل أهمية.

- التصويت بالأغلبية الموصوفة:Majorité qualifiée في حالات خاصة.

وقد أقامت أحكام المعاهدة توازنا دقيقا بين الدول الكبرى والدول الصغرى في الاتحاد، فمراعاة لمصالح الدول الكبرى الأعضاء جعلت المعاهدة لأصوات هذه الدول قوة أكبر من قوة أصوات الدول الصغرى.

أما مصلحة الدول الصغرى فتبدو في القضايا التي اشترطت فيها المعاهدة قاعدة الإجماع وكذا في حالة إقرار موضوع هام لها لا يكون قد ورد أصلا كاقتراح من قبل المفوضية.

-نظرة مختصرة على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حول الاتحاد الأوروبي:

فيما يتعلق بالنمو في اقتصاديات هذه الدول فقد شهد ارتفاعا خاصة في منطقة اليورو؛ وعادت عملية التوسيع في العضوية بمنافع اقتصادية كبيرة على البلدان الأعضاء الجدد، سواء بإتاحة فرص تجارية واستثمارية جديدة أو من خلال تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الكلية مدعوما بالزيادة السريعة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وزيادة متوسط دخل الفرد إلى مستويات قريبة من المستوى السائد في الاتحاد الأوربي.

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيق				التضخم				معدل البطالة			
	2012	2013	2014	2015	2012	2013	2014	2015	2012	2013	2014	2015
ألمانيا	0.7	0.4	1.8	2.0	2.1	1.6	1.4	1.4	5.5	5.3	5.2	5.1
فرنسا	0.0	0.3	1.0	1.7	2.2	1.0	1.2	1.2	10.2	10.8	11.0	11.0
هولندا	1.2-	0.8-	1.0	1.3	2.8	2.6	1.1	1.3	5.3	6.7	7.4	7.2
ايطاليا	2.5-	1.9-	0.6	1.2	3.3	1.3	0.9	1.3	10.7	12.2	12.6	12.4
بلجيكا	0.1-	0.2	1.4	1.7	2.6	1.2	0.9	1.4	7.6	8.4	8.5	8.2
لوكسمبورغ	0.2-	2.1	2.2	2.5	2.9	1.7	1.5	1.7	5.1	5.9	6.0	5.9
الدنمارك	0.4-	0.3	1.7	1.8	2.4	0.5	1.5	1.7	7.5	7.0	6.9	9.7
المملكة المتحدة	0.3	1.9	5.5	2.4	2.8	2.6	2.0	2.0	7.9	7.6	6.8	6.5
ايرلندا	0.2	0.3	1.8	2.9	1.9	0.5	0.8	1.1	14.7	13.1	11.9	11.2
اليونان	6.4-	3.7-	0.6	2.9	1.0	0.9-	0.6-	0.2	24.3	27.3	26.0	24.0
البرتغال	3.1-	1.6-	0.8	1.5	2.8	0.4	0.8	1.2	15.9	16.2	16.8	16.5
اسبانيا	1.6-	1.2-	1.0	1.7	2.4	1.5	0.3	0.9	25.0	26.4	25.7	24.6
فلندا	1.0-	1.5-	0.2	1.3	3.2	2.2	1.7	1.6	7.7	8.2	8.3	8.1
السويد	0.9	0.9	2.5	3.3	0.9	0.4	0.9	1.8	8.0	8.0	7.7	7.3
النمسا	0.9	0.3	1.5	1.8	2.6	2.1	1.8	1.8	4.3	4.9	4.8	4.7
لاتفيا	5.2	4.0	4.2	4.3	2.3	0.0	1.9	2.1	15.0	11.9	10.5	9.2
المجر	1.7-	1.1	2.1	2.1	5.7	1.7	1.2	2.8	10.9	10.2	9.6	9.3
سلوفاكيا	1.8	0.8	2.3	3.2	3.7	1.5	0.7	1.6	14.0	14.2	13.9	13.4
سلوفينيا	2.5-	1.6-	0.1-	1.3	2.8	1.9	0.8	1.3	8.9	10.2	10.8	10.7
التشيك	1.0-	1.2-	1.8	2.2	3.5	1.4	1.0	1.8	7.0	7.0	6.8	6.6
بولندا	1.9	1.6	2.9	3.1	3.7	0.8	1.4	2.0	10.1	10.4	10.3	10.1
قبرص	2.4-	6.0-	4.8-	0.9	3.1	0.4	0.4	1.4	11.9	16.0	19.2	18.4
ليتوانيا	3.7	3.2	3.5	3.9	3.2	1.2	1.1	1.9	13.4	11.8	10.4	9.6
استونيا	3.9	0.7	2.3	3.6	4.2	3.2	1.8	2.8	10.2	8.8	8.3	7.7
مالطا	0.9	2.0	2.1	2.1	3.2	1.0	1.2	1.9	6.4	6.5	6.4	6.4
رومانيا	0.7	3.5	2.3	2.5	3.4	3.2	2.4	3.4	7.0	7.2	7.2	7.1
بلغاريا	0.8	0.6	1.7	2.0	2.4	0.4	0.5	1.8	12.3	12.9	12.7	12.1
كرواتيا	2.0-	0.7-	0.5	1.2	3.4	2.3	1.3	1.5	15.9	17.6	17.6	17.2

3- الاتحاد الأوروبي المكاسب والمشاكل: يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية لما أتاحه هذا التكتل من حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتكامل اقتصاديات الدول الداخلة في هذه المجموعة وكما أن لكل عملية تكاملية مكاسب على الدول الأعضاء، فإنها لا تخلو من المشاكل والعراقيل التي تبرز مع كل تقدم في هذه العملية .

-**المكاسب:** مسيرة الوحدة الأوروبية وعلى امتداد أكثر من نصف قرن تدرجت وفق مراحل، حيث كانت خطوات الوحدة الاقتصادية والمالية مرحلية، عملت أساسا على تحقيق التقارب بين اقتصاديات الدول المعنية، فأصبح بذلك الاتحاد الأوروبي أكثر الاقتصاديات ديناميكية وتنافسية وأكثر المناطق استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، لاسيما بعد التوسع الإقليمي الكبير الذي عرفه في ماي 2004.

– **المشاكل والعراقيل:** هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق تقدم التكتل الأوروبي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– **تحويل وخلق التجارة:** بالرغم من غياب التعريفات الجمركية الداخلية إلا أن حكومات الاتحاد الأوروبي قد حافظت على مستوى الرقابة على التجارة البينية وهذا لحماية المنتجين المحليين، ومن المنتظر أن يؤثر توسع الاتحاد الأوروبي على حركة التبادل التجاري بين الدول المنضمة حديثا من ناحية، وبينها وبين الدول خارج الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، فقد تتحول بعض الدول الأعضاء في الاتحاد لاستيفاء احتياجاتها من الدول المنضمة حديثا، وهو ما يؤثر على بعض الدول خارج الاتحاد.

كما يؤثر التوسع في السوق الأوروبي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الجديدة وارتفاع مستويات الدخل مما يساعد على خلق احتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات.

ومن أهم القطاعات الواعدة التي ستتأثر إيجابيا وتشهد فرصا جديدة للتصدير للدول المنظمة حديثا، هي القطاعات ذات التكنولوجيا المتطورة التي تملك فيها دول الاتحاد ميزة تنافسية.

– **أثر التوسع على المساعدات المالية:** يعد الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن خامس أكبر متبرع للمساعدات الإنسانية، حيث يقدم مع بعض دول أعضائه ما معدله 55% من أموال المساعدات للتطوير، وقد ارتفعت حصة المساعدات الأوروبية التي أدارتها المفوضية الأوروبية من 7**%** قبل 30 عاما إلى 71% في الوقت الراهن.

ومن هنا فإن أثر توسع الاتحاد الأوروبي يثير مخاوف بعض الدول المتلقية للمساعدات سواء الأعضاء داخل الاتحاد مثل إسبانيا والبرتغال واليونان، أو خارج الاتحاد التي تتلقى مساعداتها في إطار برامج MEDA حيث تتخوف هذه الدول من فقدان حصتها من المساعدات الأوروبية.

– **أثر التوسع على تدفقات الاستثمار:** نظرا لرخص الأيدي العاملة وانخفاض معدلات الضرائب على الشركات في دول المنضمة العشر، فإن هذا يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال إيجاد فرص تسويقية جديدة للشركات العابرة للقارات في هذه الدول لزيادة ربحيتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتخوف الدول الغنية في الاتحاد من هروب رؤوس الأموال إلى الأعضاء الجدد.

– **أثر التوسع على قضايا الهجرة والعمالة:** نصت قواعد الانضمام على وجود فترة انتقالية بين سنتين وسبع سنوات لتحرير انتقال العمالة بين الدول الجديدة ودول الاتحاد، إلا أن هذا التحرير يؤثر على معدلات الهجرة القادمة من دول الشمال الإفريقي وتركيا، في المقابل فتح المنافذ أمام العمالة القادمة من شرق ووسط أوربا نظرا للتقارب في النمط الثقافي.

إن الهاجس الأكبر الذي قد يكون عقبة في استكمال مسيرة نجاح الاتحاد الأوروبي هو النسبة الكبيرة للشيخوخة في أوروبا، الأمر الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان

ويرجع ذلك إلى الخسائر البشرية الناجمة عن الحربين العالميتين وإلى ضعف التزايد الطبيعي ويثير بطء وتيرة النمو الديمغرافي أو انعدامه في بعض الحالات مشكلا أمام الاقتصاد الأوروبي إذ جل الطلب على المنتجات في انخفاض لا يعوضه أحيانا سوى ارتفاع مستوى الاستهلاك لدى الأوروبيين.

بالنسبة لسوق العمل، تمثل الأرقام المتزايدة سنويا للبطالة عائقا حقيقيا أمام التكامل الأوروبي، حيث بلغت سنة 2009 معدل 9.2%، وهي من أعلى النسب في العالم، كما أن هذه النسبة تختلف داخل الاتحاد باختلاف المناطق والدول المكونة له.

– **نسب النمو والنجاعات الاقتصادية في الدول الأعضاء:** بالنسبة لنمو الناتج المحلي الخام، فإن معدلاته جد مرتفعة في الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي حسب توسيع 2004 وهي أعلى من المتوسط للاتحاد، وهذا له أثر إيجابي على اقتصاديات الدول المنضمة.

وفي الأخير يمكن القول أن التجربة الأوروبية في ميدان التكامل الاقتصادي من ضمن التجارب التي أعطت أملا كبيرا في إنجاح التجارب التكاملية الإقليمية الأخرى، فهي تعد قديمة نوعا ما حيث يقدر عمرها بخمسة عقود من العمل التكاملي وعشر سنوات من الوحدة النقدية. لقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة هشاشة وضعف وتناقضات هذا النموذج التكاملي. ويواجه اليوم الإتحاد الأوروبي خيارات صعبة؛ فهو مخير بين الطلب من الدول الأعضاء لتقديم تنازلات أكثر فيما يتعلق بالسيادة بهدف تدعيم الإقليمية وتحسين تنسيق السياسات المالية والضريبية ومنه دفع ودعم العملية التكاملية وهو أمر صعب في ظل الأزمة الحالية

أو العودة إلى الإطار الوطني والحمائي الذي من شأنه أن يكبح هذه العملية كمرحلة أولى ويؤدي إلى تفكيكها في مرحلة ثانية.

ثانيا– في قارة أمريكا: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA نموذجا

ظهرت في القارة الأمريكية عدة تجمعات إقليمية منذ البدايات الأولى للتكامل الإقليمي خلال القرن الماضي خاصة بين دول أمريكا اللاتينية إلا أنها لم تحقق النجاح الذي حققته التجربة الحديثة لنافتا the North American Free Trade Agreement المعروفة NAFTA أو ALENA حسب الترجمة الفرنسية l'Accord de Libre Echange Nord Américain– والتي برزت نتيجة لتيار الإقليمية الجديدة والتحول في الموقف الأمريكي من التكتلات الاقتصادية الإقليمية .

1– النافتا: الدوافع، الأهداف والأجهزة: تمثل النافتا اتفاقية للتجارة الحرة جرى توقيعها بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية كندا والمكسيك بتاريخ 18 ديسمبر1992، وبعد تصديق الجهات التشريعية في البلدان الثلاثة على الاتفاقية دخلت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيز التنفيذ في 1 جانفي 1994 .

تنص الاتفاقية على إزالة الحواجز التجارية بين البلدان الثلاثة بحلول 1998 من جانب كندا والوم أ وبحلول 2008 فيما يتعلق بالمكسيك، مع إبقاء تعريفتها الجمركية الأصلية إزاء بقية العالم، وتجدر الإشارة أن اتفاقية النافتا لا تقتصر على تحرير المبادلات التجارية السلعية بل هي مرفقة باتفاقيات تخص تحرير الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر وكذا اتفاقيات تعاون في عدة مجالات تشمل حماية البيئة، حقوق الملكية الفكرية وتحقيق تناسق المعايير بين البلدان الأعضاء فيما يخص الصحة وتحسين شروط العمل ...الخ .

كما تم توقيع اتفاقان مستقلان بين كل من الو.م. أ والمكسيك وبين كل من كندا والمكسيك بشأن المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ذلك تشمل اتفاقية NAFTA على أحكام تتعلق ببعض المنتجات الحساسة مثل السيارات والمنسوجات والأجهزة والمواد البتر وكيماوية.

أ– القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية:

– **قطاع الزراعة:** يتم إزالة معظم الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6 % على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضر، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عاما، أما بالنسبة للولايات المتحدة

الأمريكية وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النافتا وذلك سنة 1989.

– **قطاع السيارات:** يتم إزالة الحواجز الجمركية في هذا القطاع خلال مدة عشرة سنوات، كما تنطلق في ذات الوقت حصة المكسيك في الواردات من السيارات على مدى نفس الفترة، على أن تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 26 % من مكونات السيارات حتى يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية.

– **قطاع الطاقة:** تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا أنه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.

– **قطاع الخدمات المصرفية:** يجب على المكسيك فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007.

كما نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على قطاع المنسوجات على مدى عشرة أعوام من جانب الدول الثلاث وفي وقت واحد.

– **قطاع النقل:** كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول، وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية.

ويقوم هذا الأمر على مرحلتين، الأولى طبقت عام 1996، تمثلت في السماح للشاحنات بالعمل الحر في خمس ولايات حدودية، وفي عام 2000 كمرحلة ثانية يتم السماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد حتى حين.

شملت أيضا اتفاقية النافتا بعض الاتفاقيات الجانبية، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة حيث نصت على أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ " النافتا "، والسبب في ذلك هو التخوف من أن بعض المنشآت من خارج دول النافتا سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية

المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا.

ب- الأهداف: تهدف اتفاقية النافتا إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل حركة السلع والخدمات بين الدول المتعاقدة وذلك في أجل لا يتعدى 15 سنة بداية من جانفي 1994.
- زيادة فرص الاستثمار في المنطقة وحل مشكلة البطالة خاصة في المكسيك.
- خلق سوق واسعة للسلع والخدمات المنتجة في هذه الدول وكذا تشجيع المنافسة.

ج- الأجهزة: اتفاقية النافتا مثال للاتفاقيات الإقليمية التي تشمل على هيئات مؤسساتية وهيئات تنفيذ قوية، فهي تشمل على آلية لتسوية النزاعات وأخرى لإنفاذ القواعد الجمركية وحل القضايا التي تنشأ حول الحواجز غير الجمركية, ويمكن أن نلخص الأجهزة التنظيمية التي تشرف على الاتفاقية فيما يلي:

- **لجنة التبادل الحر:** الجهاز الرئيسي للنافتا، تضم وزراء الدول الأعضاء الذين يسهرون على حسن تطبيق الاتفاقية ومعالجة الخلافات المرتبطة بتفسيرها، إلى جانب قيامها بمراقبة فرق العمل وباقي الأجهزة الثانوية.

- **المنسقين:** يتمثلون في موظفين سامين يعينون من طرف كل بلد من البلدان الثلاثة وتكمن مهمتهم في ضمان السير الحسن لبرنامج عمل الاتفاقية والتطبيق التام لها.

- **فرق العمل واللجان:** عملت اتفاقية النافتا على إنشاء أكثر من 30 فريق عمل لجان وأجهزة ثانوية تتمحور أعمالهم حول تجارة السلع ، قواعد المنشأ، المسائل الجمركية تجارة المنتجات الزراعية والإعانات المقدمة للقطاع الزراعي، المقاييس والمعايير الصفقات العمومية، الاستثمار والخدمات وكذا آلية حل النزاعات وذلك لتسهيل تحقيق أهداف الاتفاقية.

- **السكريتاريا:** تتكون من 3 أقسام: كندي، أمريكي ومكسيكي، وتتكفل أساسا بإدارة الترتيبات الخاصة بحل النزاعات، بالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى كل من لجنة التبادل الحر ومختلف فرق العمل واللجان الثانوية الأخرى.

د- الدوافع الفعلية للاتفاقية: الدوافع الفعلية لهذه الاتفاقية ترتكز بشكل رئيسي على التغير الحاصل في توجه السياسة الأمريكية ابتدءا من نهاية الثمانينات، أين بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية مبينة على نمط فتح الأسواق عكس النمط التقليدي القائم على منح القروض، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية جدل شعبي وانفعال سياسي كبيرين نتيجة للظروف العامة للاتفاقية التي تضم دول متباينة اجتماعيا واقتصاديا خاصة بالنسبة للمكسيك، وإمكانية انضمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية.

جاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992، حيث كانت الو.م.أ تخشى من اتجاه أوربا للحمائية هذا ما أدى بها إلى الإسراع في عقد اتفاقية النافتا.

مما يؤكد أهمية تكتل النافتا كذلك، هو سعي الو.م.أ في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، محاولة استخدام القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية بما في ذلك البرازيل والأرجنتين،إذا استوفت معايير وشروط اقتصادية معينة، حيث دعا بيان قمة كيبك الكندية في 2001، إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان للانضمام إلى تجمع الأمريكيتين.

وعليه يرى الكثير من الباحثين أن الو.م.أ هي التي دعت إلى هذا التكتل (الذي يختلف شكله عن الاتحاد الأوربي، حيث أنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة)، ويعود إنشاءها للمخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة وقلقها الشديد من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية منها إذا ما بقيت منفردة وكذا القلق الأمريكي من القوى الأسيوية الصاعدة بما فيها اليابان.

2- المؤشرات الاقتصادية لتكتل النافتا NAFTA ترجع قوة تكتل النافتا إلى ما يتمتع به من مساحة شاسعة وكثافة سكانية وقوة شرائية واستهلاكية وناتج محلي إجمالي معتبر، حيث يتضح أن هناك تباين كبير في قدرات هذه الدول من حيث المساحة وحجم السكان والناتج المحلي ودخل الفرد.

نلاحظ أن حجم السكان يصل إلى حوالي 485.7 مليون نسمة لسنة 2014 تتصدرهم الولايات المتحدة الأمريكية ب 326.4 مليون نسمة ثم المكسيك ب 123.8 مليون نسمة وكندا ب 35.3 مليون نسمة. أما معدلات الدمو الاقتصادي في دول النافتا فهي متقاربة جدا حيث قدر معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ب 2.38 % وفي كندا ب 2.533 % وفي المكسيك ب 2.10 % .

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فتلاحظ أن هناك تباين كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حيث يقدر في الولايات المتحدة 17526951 مليون دولار في سنة 2014 مقارنة مابين كندا والمكسيك حيث قدر 1786670 مليون دولار و1279305 مليون دولار على التوالي. في حين نحد أن التباين كذلك في نصيب الفرد من الناتج المحلي حيث يصل إلى 53702 دولار في الولايات المتحدة لسنة 2014 ومتقارب مع كندا حيث وصل فيها إلى 50294 دولار، وفي المكسيك منخفض بالمقارنة مع أمريكا وكندا حيث وصل متوسط دخل الفرد إلى 10334 دولار.

3- تقويم أبعاد تجربة النافتا NAFTA تمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أكبر تكتل تجاري ثلاثي الأطراف في العالم، حيث تضم ما يقارب 485.7 مليون نسمة، وإجمالي الناتج المحلي لدولها سجل حوالي 19.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2014

ولقد ذهبت اتفاقية تكتل النافتا إلى مدى يتعدى النطاق التقليدي للاتفاقيات الإقليمية، وذلك بتركيزها على إجراءات الحدود لتشمل نطاقا متسعا من السياسات الوطنية والمعايير، مما فتح مجالات جديدة للتحرير مثل البيئة والعمالة، بالإضافة إلى دمج السياسات على المستوى الإقليمي، وهو ما يعد أبرز الملامح التي تميز هذه الاتفاقية.

وبرغم ما تحققه النافتا من مكاسب لأعضائها، إلا أنها تثير المخاوف للعديد من شركائها من غير الأعضاء حول آثارها المحتملة على صعيد تحويل التجارة والاستثمار بعيدا عنهم باتجاه الداخل.

وهناك–دون شك– أساس موضوعي لمثل هذه المخاوف، فالمتوقع مثلا في قطاع الزراعة أن يزيد طلب الولايات المتحدة على منتجات الحدائق المكسيكية على حساب وارداتها السابقة من البرازيل، بالنسبة للسلع الصناعية يتوقع أن تستفيد بعض الصناعات الأمريكية من فرص تصديرية جديدة في أسواق المكسيك على حساب مستوردين في دول أخرى متقدمة أو نامية، كذلك قد تفضل المكسيك استيراد السلع المصنعة من شمال أمريكا

على حساب موردين آخرين من دول أخرى، بما فيها آسيا. كما ستصبح المنتجات المكسيكية أكثر تنافسية نظرة لتحرير النقل البري بين دول نافتا، مما يخفض نفقات الشحن.

يثار التساؤل مرة أخرى عن أسباب ومبررات هذا التحالف بين العملاق الاقتصادي الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية وكل من كندا والمكسيك، وخاصة وأن ظواهر الأمور تجعل من المكسيك الطرف الرابح في تلك الاتفاقية. والحقيقة --كما يذكر أحد الاقتصادي – أنه في ظل المصالح الاقتصادية فإن العوائد هي التي تبرر التحالفات، فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا تعملان على تأمين وارداتهما من خام النفط بالتحالف مع المكسيك التي تتمتع باحتياطي بترولي يصل إلى 48 عاما واحتياطي من الغاز الطبيعي وصل إلى 72 عاما مما يعني تراجع اعتماد دول النافتا على واردات البترول من دول الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت تشير التنبؤات إلى امتداد هذا التكتل ليشمل دول أخرى من أمريكا الوسطى والجنوبية.

ثالثا– في قارة آسيا: رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN نموذجا

تعتبر اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي آليات هامة لمعالجة التباينات التنموية الإقليمية. ويتميز واقع القارة الآسيوية بالتباينات التنموية بين الدول من جهة وعدم وجود اتفاقات إقليمية للتكامل الاقتصادي من جهة أخرى. فكانت الحاجة إلى مثل هذه الاتفاقات الإقليمية ذات الأهمية القصوى نظرا للأداء الاقتصادي للدول الآسيوية في الاقتصاد العالمي.

وتمثل دول شرقي أسيا نقطة ثقل هامة في النظام الاقتصادي العالمي، ويرجع ذلك إلى الاندماج الأسيوي المحسوب مع العولمة، وإلى تعاظم الظاهرة الإقليمية في آسيا، فشهدت السنوات الأخيرة أكبر نمو في المؤسسات الآسيوية المتعددة الأطراف، سواء الإقليمية الجديدة أو الأقاليمية.

1– الآسيان ASEAN : النشأة والأهداف: نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاندا والفيليبين، وقد انضمت إليهم بروناوي سنة 1984، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدا يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد

سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول.

ركزت الآسيان في البداية على الجوانب السياسية، حيث تم إعلان منطقة الآسيان سنة 1981 منطقة للسلام والحرية والحياد، وذلك لمنع امتداد الصراعات الإقليمية إليها، ولكن منذ منتصف التسعينيات تحولت الرابطة إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية، وجاء إعلان سنغافورة ليدشن الاتجاه إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، كما ركزت على المشروعات المشتركة مما أدى إلى نمو التجارة بينها إلى نحو 35 % من إجمالي تجارتها الخارجية، وقد حققت هذه الدول معدلات للنمو في الفترة من 1965 إلى 1995 لم يشهدها العالم الصناعي من قبل وكان نموها نموذجا خاصا للنمو الرأسمالي يختلف عن النماذج الرأسمالية والاشتراكية.

قبلت دول التكتل بالإسراع في برنامج التبادل الحر سنة 1997 كإجراء مناسب، وقد اتبعت برنامج منظما من اجل تحقيق التبادل الحر في سنة 2002 حيث كانت الرسوم الجمركية في هذه السنة حوالي 5.0 % على المنتوجات المتفق عليها وقد بلغت 12.76 % سنة 1995 وكانت هذه التخفيضات تهدف إلى تخفيض حقوق الاستيراد سنة بسنة لتلغى نهائيا سنة 2010.

استهدف مؤسسو الرابطة أن تتحول منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها إلى منطقة سلام واستقرار وتقدم ورخاء، رغم الخلافات الإيديولوجية والحروب السائدة. وعبّر إعلان بانكوك عن أهداف الرابطة كالأتي:

– تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في الإقليم بعمل مشترك يقوم على روح التكافؤ والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده في جنوب شرق آسيا؛

– إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمين في مواجهة القوى الكبرى وتجنب المشاحنة فيما بينها، واحترام العدل وسيادة القانون، والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والعمل كمنبر لحل الخلافات داخل الإقليم، وإيجاد علاقات طبقية متألفة؛

–تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها بتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والإدارية ذات الاهتمام المشترك.

2- مكانة الآسيان ASEAN في الاقتصاد العالمي: استطاعت الآسيان أن تدخل الساحة الدولية. حيث أصبحت مركزا اقتصاديا هاما في العالم حيث حققت نموا اقتصاديا لا يستهان به خاصة في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات، حيث انعكس هذا على تطور بعض الصناعات كالصناعة الميكانيكية والكيماوية والإلكترونية؛ وارتفعت التجارة البينية والاستثمار البيني كحافز للنمو الاقتصادي.

3- التحديات التي تواجه الآسيانASEAN : تواجه دول الآسيان جملة من المشاكل قد تعيق مسيرة الآسيان للوصول إلى مستوى أعلى من مراحل التكامل، ويمكن أن نقسمها إلى تحديات سياسية وأمنية واقتصادية، يمكن تبسيطها من خلال ما يلي:

– **التحديات الأمنية:** التحديات الأمنية التي تواجه الآسيان يمكن أن نقسمها إلى ست فئات واسعة. يمكن أن نلخصها في ما يلي:

–تغير ميزان القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ– أثيرت أساسا– من خلال الارتفاع الكبير لمكانة الجمهورية الصين الشعبية في الرابطة (رابطة دول جنوب شرق آسيا)،

– استمرار الصراعات الإقليمية بين بلدان الرابطة؛

– النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي، الذي يعتبر عاملا حاسما في العلاقات الصينية الآسيوية؛

– برامج التسليح العسكري التي تقوم بها الدول الآسيان، مما أدى إلى سباق تسلح بين بلدان الرابطة؛

– عدم اليقين والاضطرابات الناجمة عن مطالب التغيير السياسي الداخلي؛

– مخاطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية.

– **التحديات السياسية:**

– قضية الديمقراطية؛ لطالما وصفت دول الآسيان بالدول" الناعمة استبدادية" من خلال تضييق حقوق الإنسان والحريات وفتح الإعلام، ففي بعض البلدان لا تزال الأنظمة استبدادية، والبعض يساير متطلبات سلطة الشعب الديمقراطية وعلى سبيل المثال ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا؛

– التوترات السياسية داخل الدول ومابين دول الآسيان، حيث تتمثل التوترات السياسية الداخلية في نمو الحركات الانفصالية في بعض الدول؛ ووجود بعض الأنظمة السياسية اقل استقرارا مثل تايلاندا، وبعض المشاكل الحدودية بين كمبوديا وتايلاندا (حول إحدى المقابر التي اعتبرتها منظمة اليونسكو سنة 2008 ضمن التراث العالمي).

– التحديات الاقتصادية:

– تفاوت الدخل الفردي (نصيب الفرد من الدخل الوطني) ما بين دول الآسيان؛

– فشل توفير شبكات الأمان الاجتماعي، وهذا ينطبق على البلدان ذات السكان الأكبر، والتي يظهر فيها تفاوت ما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، بالإضافة إلى مشكلة احتكار الثروة من قبل بعض الفئات.

– قضية البطالة والتي أصبحت تؤرق صانعي السياسية الاقتصادية في دول الآسيان.

4– الإنجازات والتحديات :

– تزايد دور رابطة جنوب شرق أسيا في التجارة العالمية بشكل مطرد بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1% من إجمالي الصادرات العالمية عام 1987 وحوالي 3%, 11 من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5,2% من إجمالي الصادرات في العالم، وحوالي 16,8% من إجمالي صادرات الدول النامية في 1994 بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا كان لها وضع مميز في مفاوضات الجات مما زادها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.

– رؤية للأسيان لعام 2020: التي أقرتها الرابطة بعد اكتمال العضوية، تتضمن تطلع الرابطة لأن تكون منطقة سلام، وأن تتحول إلى المشاركة في التنمية الديناميكية وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي في الأقاليم الأخرى.

– التعاون الدولي: اتبعت الآسيان الإقليمية المنفتحة بتغليب التعاون الدولي واتخذت ترتيبات التعاون عدة صيغ، بدأت بالتعاون الثنائي ثم متعددة الأطراف وأخذت أشكالا مؤسساتية مرنة.

– الصفة السائدة بوجه عام في التجربة الأسيوية هي الأخذ بصيغة التعاون لا التكامل الإقليمي ومن ثم كان التوجه هو معالجة مشاكل مشتركة وليس تحقيق أهداف وطنية مشتركة ويعتبر بعض المحللين أن التوجه الذي ظهر مؤخرا في جنوب شرق أسيا نحو تكثيف العمل المشترك من أجل دعم النمو في دول متقاربة اقتصاديا ومتجاورة جغرافيا، في ما يسمى

"مناطق النمو" أو "مثلثات النمو" هو نوع من الإقليمية الجديدة التي يمكن أن تتعايش مع الإقليمية التي تشمل عددا محددا من الدول الراغبة في الاستمرار في تعاونها أو تكاملها الإقليمي.

رابعا– في قارة إفريقيا: نماذج متعددة

سارعت دول القارة الأفريقية منذ بداية التسعينات إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية لمواجهة الإجراءات الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة على تجارتها الدولية، لذلك كان هناك دعم من الحكومات الأفريقية لتبني التكامل الإقليمي باعتباره عنصرا هاما من استراتيجياتها الإنمائية.

1– المحاولات التكاملية الإفريقية: عرفت القارة الإفريقية منذ عقود عديدة أشكالا مختلفة للتعاون والتكامل بين دولها، اكتسبت من خلالها تجارب وخبرات يمكن أن تشكل أرضية مناسبة لتطوير عمليات التكامل الإفريقي، لاسيما وأن تلك التجارب والمحاولات التكاملية لابد وأنها تمثل تمرينا حقيقيا للدول الإفريقية في الاتجاه نحو التكامل، وقبول الأفكار والرؤى المرتبطة به. وقد شهدت قارة إفريقيا منذ ستينيات القرن الماضي والعقود التي تليها قيام عدد من الهيئات واللجان والمنظمات التكاملية، مثل هيئة حوض نهر النيجر (CFN) التي أنشئت سنة 1964 وضمت عضويتها ثمان دول أفريقية، كذلك لجنة حوض بحيرة تشاد (CBLT) التي تم إنشاؤها سنة 1964، ثم المنطقة المشتركة لإفريقيا وموريشيوس (OCEM) التي قامت سنة 1965 وشملت عضويتها اثنتا عشر دولة افريقية، كذلك هناك اتحاد شرق إفريقيا الذي أنشئ سنة 1967 ثم الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (SACU) الذي أقيم سنة 1969.

في عقد السبعينات ظهرت كيانات تكاملية جديدة في مناطق متفرقة من القارة الإفريقية مثل اللجنة المشتركة لحوض نهر السنغال (OMVS) سنة 1972 بعضوية كل من مالي وموريتانيا والسنغال، ومثل اتحاد نهر مانو (MANU) سنة 1973 بعضوية كل من غينيا وليبيا وسيراليون، ومثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) سنة 1975 والتي ضمت كل دول غرب إفريقيا ماعدا موريتانيا، ثم الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى (CEPGL) سنة 1976، والتي ضمت في عضويتها ثلاث دول هي: بوروندي وكونغو الديمقراطية ورواندا، كذلك هناك منظمة تهيئة نهر كامير وتنميته سنة 1977 بعضويته كل من رواندا وتنزانيا وبورندي وأوغندا، ومنظمة تنمية نهر جامبيا سنة

1978 بعضوية جامبيا وغينيا والسنغال وغينيا بيساو، ثم الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية (SADC) والتي ضمت في عضويتها أربعة عشر دولة.

أما عقد الثمانينيات من القرن العشرين فقد شهد أيضا ظهور كيانات تكاملية جديدة في أفريقيا أبرزها السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA) وذلك سنة 1982، حيث ضمت عضويتها عشرين دولة كأكبر تجمع اقتصادي إفريقي، هناك كذلك الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) التي أنشئت أيضا سنة 1982، وأيضا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) التي أنشئت سنة 1983 بعضوية أربعة عشر دولة، هذا بالإضافة إلي تجمع دول حوض النيل (Uundugu) الذي أنشئ سنة 1983، ثم اتحاد المغرب العربي (UMA) أما عقد التسعينيات فقد شهد قيام تجمع دول الساحل والصحراء (CEN–SAD) سنة 1998.

هذه الكيانات التعاونية والتكاملية إنما تم ذكرها على سبيل المثال لا الحصر، إذا أن هنالك العشرات من التنظيمات الإفريقية ذات الطابع التعاوني والتكاملي سواء في شكل مشروعات أو هيئات ولجان مشتركة أو منظمات، وتظهر بعضها من خلال الشكل الموالي:

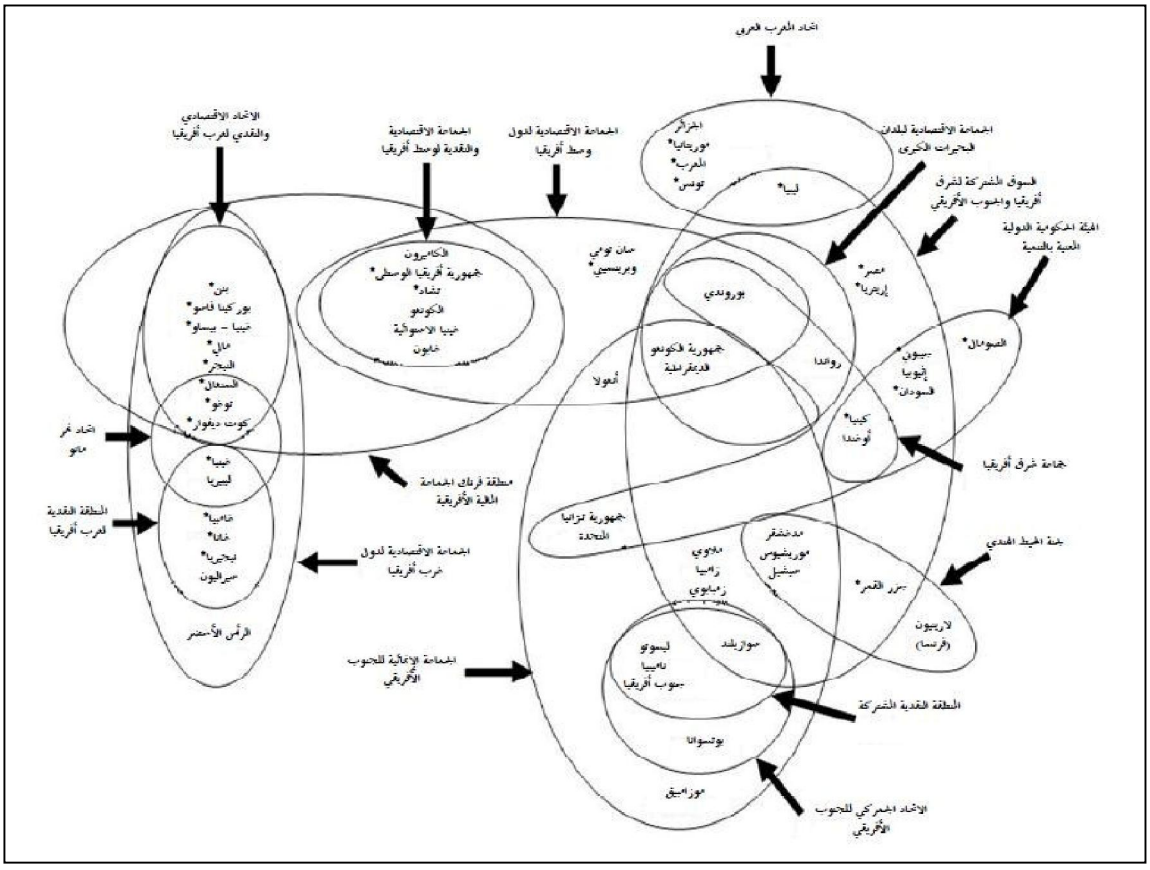

وعلى الرغم من تعدد هذه الكيانات وكثرتها وتنوعها ومرور أكثر من ثلاثة عقود على إنشاء معظمها، إلا أن النتائج التي حققتها ما تزال متواضعة وضعيفة في أغلب الأحوال،

حيث لم تسهم في زيادة النمو أو حتى في تفعيل التجارة البينية للدول الإفريقية، فأغلب هذه الكيانات تتداخل العضوية فيها وتفتقر إلى التنسيق الداخلي بين أعضائها والى التزامهم بقواعد ومقررات التعاون والتكامل التي تم الاتفاق عليها، كما تفتقر تلك التنظيمات إلي التنسيق فيما بينها.

2- اتفاقية أبوجا والتكتلات الاقتصادية الإفريقية: وقع رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية في 03 جانفي 1991 بمدينة "أبوجا" العاصمة الجديدة لنيجيريا على وثيقة تعد من أهم وثائق منظمة الوحدة الإفريقية، هي وثيقة إعلان قيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية وقد وصفت هذه الاتفاقية حينها على أنها بنفس درجة أهمية إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ذاتها سنة 1963، ويستهدف هذا الإعلان الوصول بالقارة الإفريقية لأعلى درجات التكامل الاقتصادي والوحدة النقدية خلال فترة انتقالية أقصاها 34 سنة مقسمة إلى ست مراحل ذات آجال مختلفة تبدأ سنة 1994، وتعد الجماعة الاقتصادية الإفريقية نقطة ارتكاز عملية التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية، فقد أيقنت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالقارة والتي تعد اللبنات الأساسية لفكرة الجماعة الاقتصادية الإفريقية ضرورة السير في الاتجاه ذاته لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الإفريقي وسعت لبناء علاقات للتعاون والتفاعل مع الجماعة الاقتصادية الإفريقية، ومع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي في سبتمبر 1999 أخذ الاتحاد على عاتقه تفعيل الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية وفقا لما أشارت إليه اتفاقيته التأسيسية كآلية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، وفي مارس 2006 عقد في العاصمة البوركينية "واجادوجو" المؤتمر الوزاري الأول للوزراء الأفارقة المعنيين بالتكامل الإقليمي حول ترشيد التكتلات القائمة ودمج التجمعات الإفريقية القائمة في عدد أقل حيث أن تعددها يمثل تكرارا للأهداف ويخلق تداخلا في البرامج ويخلق أعباء على العمل الإفريقي المشترك ويؤثر سلبا على مستقبل التكامل بين دول القارة، وبالتالي اتفق المجتمعون على اعتماد ثمان تكتلات تحددت في: الكوميسا، السادك الإيكواس، الإيكاس، اتحاد المغرب العربي، السين صاد، والإيجاد، وتتميز المسيرة التكاملية للتجمعين الأخيرين بالجمود النسبي حيث لم تتجاوز مرحلة التعاون الاقتصادي:

-الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا(ECCAS) : تم تأسيسها في 18 أكتوبر 1983م وذلك من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والجمركي لوسط أفريقيا (UDEAC)، والتي اتفقت قياداتها من حيث المبدأ على توسيع نطاق الجماعة الاقتصادية

لدول وسط أفريقيا وذلك في ديسمبر 1981، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى CEPGL وهم رواندا، بروندي، زائير سابقا، وذلك إلي جانب ساوتومي وبرنسيت، وقد بدأت الجماعة عملها في عام 1985م، ولكنها ظلت غير مفعلة لسنوات طويلة (منذ عام 1992م)، بفعل الصعوبات المالية المتمثلة في عدم دفع الاشتراكات من قبل الدول الأعضاء والصراعات القائمة في منطقة البحيرات العظمى، وعلى رأسها الصراع في جمهورية الكنغو الديمقراطية، وقد تم الاتفاق على إعادة إحياء هذه الجماعة خلال القمة الاستثنائية الثانية المُنعقدة في)ليبريفيل) وذلك في 6 فبراير 1998م.

وتقع مقرات هذه الجماعة في (ليبريفيل) بالجابون، وتضم هذه الجماعة 11 دولة عضو في إطارها، وهم أنجولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكنغو الشعبية، غينيا الاستوائية، الجابون، رواندا، ساوتومي وبرنسيت، تشاد، الكنغو الديمقراطية، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي تشملها الجماعة نحو (6.5) مليون كم2، ويتكون الهيكل التنظيمي للجماعة – وفقا لنص المادة السابعة من المعاهدة المنشئة – من ستة أجهزة رئيسية، وهي: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المجلس الوزاري، محكمة العدل، الأمانة العامة، اللجنة الاستشارية، اللجان الفنية المتخصصة أو أي جهاز أخر.

وقد حددت المعاهدة المُنشئة للجماعة في إطار المادة الرابعة الأهداف الرئيسية لها والمتمثلة في: إزالة الرسوم الجمركية أو أي تكاليف أخرى من شأنها التأثير على حركة الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء، إزالة القيود الكمية والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، خلق والحفاظ على التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة، خلق السياسة التجارية في مواجهة الأطراف الثالثة، إلغاء كافة العوائق المعرقلة لحرية حركة الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال، تنسيق السياسات الوطنية من أجل تحقيق أنشطة الجماعة، تأسيس صندوق التنمية والتعاون، فضلا عن التنمية السريعة للدول الحبيسة وشبه الحبيسة والمنتمية لتصنيف الدول الأقل تقدما.

– **جماعة شرق أفريقيا(EAC)** : تأسست في ديسمبر 1967م، وضمت ثلاث دول وهم: كينيا، تنزانيا، أوغندا، واستمرت لعقد واحد من الزمان قبل أن يتم حلها في عام 1977م وذلك نتيجة لجملة من الأسباب ومنها عدم التوافق بشأن توزيع منافع وعوائد التكامل بين الدول الثلاث، والاختلافات الأيديولوجية بين هذه الدول، فضلا عن سيطرة بريطانيا باعتبارها القوة الاستعمارية السابقة على العلاقات التجارية لهذه الدول، ومع منتصف عقد الثمانينيات

من القرن العشرين بدأت آفاق التعاون تتبلور من جديد، حيث تم التوقيع على اتفاقية الوساطة لتقسيم الأصول والخصوم في عام 1984، كما اتفقت هذه الدول على تعزيز مجالات التعاون المستقبلي وتبني ترتيبات محددة لهذا التعاون، وعقد بالفعل الاجتماع الأول لقيادات هذه الدول في (كمبالا) بأوغندا في 30 نوفمبر 1993، والذي أسفر عن التوقيع على اتفاقية تأسيس اللجنة / المفوضية الثلاثية الدائمة للتعاون في شرق أفريقيا.

وقد تعززت عمليات التعاون في شرق أفريقيا مع إنشاء أمانة هذه اللجنة في إطار مقر الجماعة في (أروشا) بتنزانيا في مارس 1996م، وفي إطار محاولة ترسيخ التعاون الإقليمي في شرق أفريقيا، تم توجيه هذه اللجنة لتطوير الاتفاقية المنشئة لها لتصبح بمثابة معاهدة شاملة وذلك في 29 أبريل 1997، وبالفعل تم تبني المعاهدة المنشئة لهذه الجماعة في (أروشا) وذلك في 30 نوفمبر 1999، والتي دخلت حيز النفاذ في 7 يوليو 2000، وعقدت أول قمة للجماعة في 15 يناير 2001.

ويقع مقر الجماعة في (أروشا)، وتضم في عضويتها (6) دول: الدول الثلاث المُؤسسة للجماعة (أوغندا، كينيا، تنزانيا)، رواندا وبوروندي التي انضمتا في 1 يوليو 2007، بالإضافة إلى جنوب السودان التي تعد آخر الدول المُنضمة للجماعة في 15 أغسطس 2016، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي تشملها الجماعة نحو (2.5) مليون كم2، ويتكون الهيكل التنظيمي لهذه الجماعة – وفقا لنص المادة التاسعة من المعاهدة المنشئة للجماعة– من سبعة أجهزة رئيسية، وهي (القمة، المجلس الوزاري، لجنة التنسيق، اللجان القطاعية، محكمة عدل لشرق أفريقيا، المجلس /الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، الأمانة) أو أي جهاز أخر تنشئه قمة رؤساء الدول والحكومات..

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الجماعة وفقاً لنص المادة الخامسة من المعاهدة المنشئة لها في تطوير السياسات والبرامج الرامية إلى تعميق التعاون بين الدول الأعضاء وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية والقضائية والمتعلقة بالأمن والدفاع والبحث والتكنولوجيا، وهو ما يقتضي من الدول الأعضاء استهداف إقامة اتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد نقدي والوصول إلى مرحلة الاتحاد السياسي، وذلك من أجل تحقيق التنمية المتناغمة والمتوازنة والتوسع المستدام في الأنشطة الاقتصادية.

-**الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)**: تأسست في البداية تحت مسمى "الهيئة الحكومية للجفاف والتنمية (IGADD) " وذلك في عام 1986، وذلك من أجل تخفيف

الآثار الحادة للجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى خلال الفترة (1974–1984)، والتي أدت لانتشار المجاعات والتصحر البيئي والصعوبات الاقتصادية في إقليم شرق أفريقيا، وتقع المقرات الخاصة بها في (جيبوتي)، وكانت تضم في عضويتها ست دول في الأصل وهي (جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال، السودان)، وانضمت إريتريا لاحقا في عام 1993م عقب حصولها على الاستقلال، ثم انضمت جنوب السودان في عام 2011، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي يشملها التجمع نحو 5.2 مليون كم2.

وبدأ التفكير في تعزيز التعاون القائم بين الدول الأعضاء وإعادة إحياء دور هذا التجمع منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما تبلور من خلال الإعلان الخاص بقمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في (أديس أبابا) في أبريل 1995م، وتلا ذلك تعديل المسمى الخاص بهذا التجمع ليصبح "الهيئة الحكومية للتنمية" المعروفة اختصارا باسم "إيجاد" وتوسيع المنظور الوظيفي له من خلال تبني اتفاقية جديدة وذلك في إطار القمة المُنعقدة في (نيروبي) في 21 مارس 1996، وقد تم إطلاقه رسميا في إطار القمة المُنعقدة في (جيبوتي) وذلك في 25 نوفمبر 1996، ويتكون الهيكل التنظيمي لهذا التجمع– وفقا للمادة الثامنة من الاتفاقية المنشئة للتجمع– من أربعة أجهزة رئيسية، والمتمثلة في (مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المجلس الوزاري، لجنة السفراء، الأمانة).

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا التجمع وفقا للمادة السابعة من الاتفاقية المُنشئة في: تعزيز استراتيجيات التنمية المشتركة والتنسيق التدريجي للسياسات والبرامج الاقتصادية على المستوى الكلي والمتعلقة بالمجالات العملية والتكنولوجية والاجتماعية، تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والنقل والجمارك والاتصالات والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية، دعم حرية حركة الأفراد والسلع والخدمات في الإقليم، خلق بيئة مواتية لتعزيز التجارة المحلية والعابرة للحدود والاستثمارات، دعم المشروعات والبرامج الرامية إلي تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية، تطوير وتعزيز البنية التحتية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة، تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برامج التعاون الإقليمي، دعم بناء القدرات والتدريب على المستويات الوطنية والإقليمية، فضلاً عن دعم السلم والاستقرار في الإقليم وخلق آليات لمنع وإدارة وحل الصراعات الداخلية والبينية عبر الحوار.

–**الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS)** : تأسست عبر تبني معاهدة لاجوس في 28 مايو 1975، وقد سبق تأسيس إيكواس محاولات لتحقيق التكامل الإقليمي

على مستوى إقليم غرب أفريقيا، والتي تعود إلى منتصف عقد الأربعينيات من القرن العشرين وتحديداً في ديسمبر 1945 وذلك من خلال إنشاء اتحاد مالي واحد بين دول الإقليم والمعروف باسم "فرانك السيفاCFA Franc "، والذي يضم المستعمرات الفرنسية في أفريقيا المنتمية إلى إقليمي الغرب والوسط الأفريقي، وتلا ذلك إنشاء الاتحاد الاقتصادي لغرب أفريقيا في عام 1965، وذلك بناءً على اقتراح من قبل الرئيس الليبيري "ويليام توبمان" William Tubman في عام 1964، وضم أربع دول (كوت ديفوار، ليبيريا، غينيا، سيراليون).

ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي تشملها الجماعة نحو (5.1) مليون كم2، وتضم الجماعة في عضويتها (15) دولة، وهم (بنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو)، وقد خضعت المعاهدة المُنشئة لهذه الجماعة للمراجعة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وصدرت المعاهدة الجديدة في (كوتونو) وذلك في 24 يوليو 1993، والتي أضافت التركيز على القضايا ذات الطبيعة السياسية والأمنية، وهو ما تبلور في إطار بعض المبادئ الحاكمة لعمل الجماعة في إطار المادة الرابعة من هذه المعاهدة من قبيل الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار من خلال تعزيز علاقات حسن الجوار، التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء، فضلا عن تعزيز واحترام حقوق الإنسان بما يتسق مع الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .

ويتكون الهيكل التنظيمي لهذه الجماعة من تسعة مكونات وفقا لنص المادة السادسة من المعاهدة المنشئة لها، وهي: سلطة رؤساء الدول والحكومات، المجلس الوزاري، برلمان الجماعة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل، الأمانة التنفيذية، صندوق التعاون والتعويضات والتنمية، اللجان الفنية المتخصصة، فضلاً عن أية مؤسسات أخرى تؤسسها سلطة رؤساء الدول والحكومات، ويكمن الهدف من إنشائها وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة المنشئة لها في تعزيز التعاون والتكامل بغية إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا، وذلك من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي ورفع المستويات المعيشية للمواطنين وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التقدم والتنمية للقارة الأفريقية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف نصت المعاهدة المنشئة على عدة أمور، ولعل من بينها تنسيق السياسات الوطنية وتعزيز برامج ومشروعات وأنشطة التكامل، تأسيس السوق

المشتركة من خلال تحرير التجارة وذلك من خلال تبني تعريفة جمركية خارجية موحدة وسياسة تجارية مشتركة تجاه الأطراف الثالثة وإزالة الحواجز المُعرقلة لحرية حركة الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال، تأسيس اتحاد اقتصادي من خلال تبني سياسات مشتركة في القطاعات الثقافية والاجتماعية والمالية والاقتصادية وتأسيس اتحاد نقدي، تأسيس صندوق للتعاون والتعويضات والتنمية، فضلا عن تعزيز التنمية المتوازنة في الإقليم وغيرها.

-جماعة التنمية للجنوب الأفريقي(SADC) : تعود جذور تأسيسها إلى نشأة "مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي (SADCC) "في (لوساكا) وذلك في أبريل 1980، ويكمن الهدف من إنشائه في تقليص التبعية للدول الأعضاء ولاسيما جنوب أفريقيا في ظل نظام الأبارتهايد، وذلك من خلال: تنسيق الاستغلال لنقاط القوة والموارد المرتبطة بكل دولة عضو، تعزيز الصلات البينية القائمة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي العادل، تعبئة موارد الدول الأعضاء من أجل تنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية، فضلاً عن تأمين التعاون الدولي في إطار استراتيجية التحرير الاقتصادي، وقد ضم في عضويته نحو (9) دول، وهم (أنجولا، بتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي).

وقد تم التوقيع على المعاهدة المنشئة لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) لتحل محل مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي (SADCC) في إطار القمة المنعقدة في (وندهوك) في ناميبيا وذلك في 17 أغسطس 1992م، والتي تضم في عضويتها (15) دولة: الدول التسع الأعضاء السالف الإشارة إليهم إلى جانب ست دول أخرى وهم (جنوب أفريقيا، موريشيوس، سيشل، الكنغو الديمقراطية، مدغشقر، ناميبيا)، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي تشملها الجماعة نحو (556.781) كم^2.

وتتمثل أهداف هذه الجماعة وفقاً للمادة الخامسة من المعاهدة المنشئة في : تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتخفيف الفقر ورفع مستويات المعيشة للمواطنين في الجنوب الأفريقي، تطوير القيم والأنظمة والمؤسسات السياسية المشتركة، دعم السلم والأمن، تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على البيئة، تعزيز وترسيخ الصلات التاريخية والثقافية القوية بين الأفراد في إقليم الجنوب الأفريقي، دعم التنمية القائمة على الاعتماد الذاتي الجماعي والمتبادل بين الدول الأعضاء، فضلا عن تحقيق التكامل بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية.

ويتكون الهيكل المؤسسي للجماعة من ثمانية مكونات رئيسية وذلك وفقاً لقرار قمة رؤساء الدول والحكومات المُنعقدة في (وندهوك) بناميبيا في 9 مارس 2001، وهي: (قمة رؤساء الدول والحكومات، قمة ترويكا لجهاز سياسات الأمن والدفاع، المجلس الوزاري، الأمانة، المحكمة، اللجنة الدائمة للمسئولين، اللجان الوطنية لسادك، المنتدى البرلماني، علماً بأن هذه القمة تبنت اصلاح الإطار المؤسسي القائم للجماعة، والذي حددته المادة (9) من المعاهدة المُنشئة للجماعة، والذي كان يتكون من ستة مكونات رئيسية، وذلك من أجل محاولة تجاوز التحديات المتعلقة بالانتقال من مؤتمر التنسيق للجنوب الأفريقي (SADCC) إلي جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC).

-**السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي(COMESA)** : تعود جذور تأسيسها إلى إنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا، والتي تم تبني المعاهدة المنشئة لها في (لوساكا) في 21 ديسمبر 1981، ودخلت حيز النفاذ في 30 سبتمبر 1982، وقد تحولت بعد ذلك إلى "السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي" (كوميسا)، حيث تم التوقيع على المعاهدة المُنشئة لها في (كمبالا) بأوغندا في 5 نوفمبر 1993 وذلك من قبل (23) دولة، وتم التصديق عليها في (مالاوي) وذلك في 8 ديسمبر 1994م.

ويبلغ عدد الدول الأعضاء في إطار هذا التجمع (21) دولة، وهم (بوروندي، مصر، كينيا، موريشيوس، الصومال، زيمبابوي، جزر القمر، إريتريا، ليبيا، رواندا، تونس، جيبوتي، إثيوبيا، مدغشقر، سيشل، أوغندا، جمهورية الكنغو الديمقراطية، إسواتيني، مالاوي، السودان، زامبيا)، ويلاحظ أن هذا التجمع يعد ثاني أكبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا من حيث عدد الدول الأعضاء بعد تجمع دول الساحل والصحراء، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي يشملها التجمع نحو (12) مليون كم2.

ويتكون الهيكل التنظيمي لهذا التجمع من ثمانية أجهزة رئيسية وفقاً لنص المادة السابعة من المعاهدة المنشئة لها، والمتمثلة في(السلطة، مجلس الوزراء، محكمة العدل، لجنة محافظين البنوك المركزية، اللجنة الحكومية البينية، اللجان الفنية، الأمانة، اللجنة الاستشارية)، وتمثلت الأهداف الرئيسية وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة إنشائها في: تحقيق النمو والتنمية المستدامة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، التبني المشترك للسياسات والبرامج الاقتصادية الكلية لأجل رفع مستوى معيشة الأفراد وتقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، التعاون بشأن خلق بيئة مواتية للاستثمارات سواءً المحلية أو العابرة

للحدود، التعاون بشأن تعزيز العلاقات بين دول التجمع وباقي دول العالم وتبني مكانة مشتركة في إطار المحافل الدولية، المساهمة في تأسيس وتحقيق التقدم بشأن إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية، فضلاً عن تعزيز التعاون في مجال السلم والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء لأجل تعزيز التنمية الاقتصادية في الإقليم.

-**اتحاد المغرب العربي(AMU)** : تأسس بموجب المعاهدة المنشئة الصادرة في (مراكش) في 17 فبراير 1989، وتعود فكرة إنشاؤه إلى مرحلة ما قبل الاستقلال من خلال مؤتمر الأحزاب المغاربية المُنعقد في مدينة (طنجة) في أواخر شهر أبريل 1958، والذي ضم ممثلين ثلاث أحزاب وهم (حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي، جبهة التحرير الوطني الجزائرية)، وتبلورت بعض محاولات تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال من قبيل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي في عام 1964 وذلك بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي. ويضم هذا التجمع في عضويته خمس دول وهم (تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، ليبيا)، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي تشملها الجماعة نحو (5.8) مليون كم^2، وتقع مقراته في مدينة (الرباط) بالمغرب.

وقد قام من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وفقا للمادة الثانية من المعاهدة المنشئة، والمتمثلة في تعزيز صلات الصداقة بين الدول الأعضاء وشعوبهم، تحقيق التقدم والرخاء لمجتمعات الدول الأعضاء والدفاع عن حقوقها، المساهمة في حفظ السلم، تبني سياسة مشتركة في مجالات الاهتمام المختلفة (الدولية، الاقتصادية، الثقافية)، فضلا عن العمل على تحقيق حرية حركة الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال بشكل تدريجي، ويتكون الهيكل التنظيمي له من خمس أجهزة اتحادية (مجلس رئاسة الاتحاد، مجلس الوزراء الأولين ورؤساء الحكومات، مجلس وزراء الخارجية، لجنة المتابعة، اللجان الفنية المتخصصة)، كما يشمل ست مؤسسات اتحادية (الأمانة العامة، مجلس الشورى، الهيئة القضائية، الأكاديمية المغربية، المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية، جامعة المغرب العربي).

-**تجمع دول الساحل والصحراء(CEN-SAD)** :أنشئ عقب القمة المنعقدة بين رؤساء دول (ليبيا، مالي، النيجر، السودان، تشاد) المنعقدة في (طرابلس) في ليبيا وذلك في 4 فبراير 1998، وقد أصبح بمثابة أحد التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القمة (36) لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية المُنعقدة في (لومي) في يوليو 2000،

ويضم في عضويته (28) دولة وهم (جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، كينيا، الصومال، أفريقيا الوسطى، تشاد، مصر، ليبيا، المغرب، ساوتومي وبرنسيت، السودان، تونس، بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، نيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو)، ويلاحظ أن العدد الأكبر من هذه الدول ينتمي إلي إقليم غرب أفريقيا حيث يبلغ عددها (15) دولة.

وقد حددت المعاهدة المُنشئة للتجمع الأهداف الخاصة به، والمتمثلة في خلق اتحاد اقتصادي شامل من خلال وضع خطة تنمية موسعة إلى جانب خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء بما في ذلك الاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية والثقافية والاجتماعية، التخلص من كل العوائق المعرقلة لتحقيق الوحدة بين الدول الأعضاء من خلال تبني بعض التدابير من قبيل حرية حركة الأفراد ورؤوس الاموال بين الدول الأعضاء، حرية التجارة وحركة السلع والخدمات والبضائع وتطوير التجارة الخارجية عبر سياسة استثمارية للدول الأعضاء وغيرها، وقد خضعت هذه المعاهدة إلى المراجعة في إطار القمة الاستثنائية المُنعقدة في (أنجامينا) في فبراير 2013، وذلك بهدف ضخ دماء جديدة وإعادة هيكلة التجمع.

وقد أعطت المعاهدة الجديدة دفعة للأهداف السابقة، مع التركيز على تعزيز التنسيق في مجالي التنمية المستدامة والأمن الإقليمي. ويتكون الهيكل التنظيمي لهذا التجمع من (مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المجلس التنفيذي، المجلس السلم والأمن الدائم، المجلس الدائم للتنمية المستدامة، لجنة السفراء والممثلين الدائمين، الأمانة العامة، بنك الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي).

3- مستقبل جهود التكامل الاقتصادي في أفريقيا: شهدت القارة الأفريقية توجها كبيرا نحو تشكيل تجمعات إقليمية اقتصادية فاعلة. واتجاها آخر يهدف لتفعيل المنظمات الإقليمية الاقتصادية الأخرى القائمة بالفعل في القارة الأفريقية. وذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي تلوح في أفق القارة السمراء، والتي تبشر بمزيد من التهميش الاقتصادي للقارة الأفريقية. ومواجهة تحديات وتداعيات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية. حيث بدأت إفريقيا في التركيز على التنمية الاقتصادية. ومحاولة تجنب الآثار السلبية لتيار العولمة والاستفادة منها من خلال الاعتماد المتبادل.

هناك جملة من التحديات تقف أمام جهود التكامل في أفريقيا، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

– **على صعيد الأوضاع الداخلية:** يلعب الاستقرار السياسي دورا رئيسيا في نجاح إقامة أي تكتل اقتصادي ويتحقق الاقتصاد السياسي من خلال إعلاء سيادة القانون وتحقيق مبدأ الشفافية والمسائلة بالإضافة إلى تداول السلطة بطرق ديمقراطية ووضع استراتيجيات لها صفة الاستمرار في كافة القطاعات. لكن في الواقع نجد أن غالبية الدول الأفريقية لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية أو نظام الحزب الواحد إلى النظم التعددية المنتخبة ديمقراطيا، وليس المعتاد أن تفصل دول القارة بين العلاقات السياسية من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانب آخر، وهو ما أبطأ وتيرة التعاون بين الدول الأفريقية.

– **على صعيد السياسات:** لا تضع دول القارة استراتيجيات بعيدة المدى خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني، حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لآخر.

كذلك ومن المنظور الثقافي، تفتقد الكثير من الدول الأفريقية لما يعرفه بثقافة التكامل الاقتصادي اللازمة لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي في القارة فعلى سبيل المثال، مازالت الأسواق الإفريقية تفضل المنتج المستورد من خارج القارة، وتفضل الشركات الإفريقية التعامل مع شركات دول أجنبية على آن تتعامل مع نظيرتها الإفريقية.

افتقاد الدول الأفريقية لشبكات النقل والمواصلات فيما بينها، فمن المعروف أن غالبية شبكات المواصلات والنقل كانت تتجه في اتجاه واحد من قلب القارة إلى موانئ الشحن خارجها نحو أوروبا والأمريكتين.

بالإضافة إلى التحديات السابقة الذكر، عدم وجود نظام يعالج التزامات الدول الأفريقية الأعضاء اتجاه التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها، ومثال ذلك حالة أوغندا أو كينيا. فكل منهم عضو في تجمع الكوميسا وفي نفس الوقت هما عضوان مؤسسان في تجمع شرق إفريقيا، وهذا ما يخلق ازدواجية في التعامل مع التكامل الاقتصادي قي أفريقيا.

وعليه يمكن القول إن نجاح التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية يعتمد بالأساس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، وهو ما يقود إلى ضرورة علاج المشاكل الاجتماعية والسياسية والأمنية من قبل الدولة، وتحقيق مبدأ الدولة القوية القادرة على مواجهة

الحروب الأهلية والنزاعات القبلية والأمراض المزمنة من قبل القادة الأفارقة خدمة لشعوب أفريقيا والدفاع على مصالحها.

وبصفة عامة؛ فإن عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نموا عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق. تنعكس آثارها الإيجابية ليس على تلك الدول والأقاليم فحسب، بل تنعكس كذلك على الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية؛ فإن استفادة الدول الأقل نموا من مشروعات التكامل سوف يزيد من التزامها بالعملية التكاملية، كما أن نهوض اقتصاديات تلك الدول الأكثر نموا من خلال اتساع السوق التكاملي أمام منتجات تلك الأخيرة.

وأخيراً؛ يمكن القول أن حركة التكامل الإقليمي الاقتصادي في إفريقيا تتطلب تضافر الجهود، والسعي إلى التغلب على المعوقات، ومواجهة التحديات التي تحدثنا عنها سالفا، في ظل الحديث في السنوات الأخيرة عن فكرة الاتحاد الأفريقي (إنشاء برلمان عموم إفريقيا، ومحكمة العدل الإفريقية، ومن ثم تحقيق غايات التكامل الإقليمي .

خامسا– منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي (نموذج قاري)

يعتبر هذا التكتل من بين التكتلات الاقتصادية القارية، حيث أن معظم التكتلات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت بعدا إقليميا (داخل إقليم قاري واحد أو منطقة جغرافية واحدة) مثل الاتحاد الأوروبي أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ونظرا للتقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين انتقلت حركة التكامل الاقتصادي من إطارها الإقليمي إلى نطاقها القاري، بمعنى أن قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين القارتين. حيث اتسع نطاق التكامل الاقتصادي القاري بين الدول المتقدمة في قارتي أمريكا الشمالية وأوربا من ناحية، وقارتي أمريكا الجنوبية وآسيا من ناحية أخرى، ومن الأمثلة البارزة على التكامل الاقتصادي القاري (تكتل الأمريكيتين)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي Coopération économique Asie–Pacifique(APEC) الذي يضم في عضويته عددا من الدول المتقدمة والنامية والواقعة في قارات أمريكا الشمالية والجنوبية، آسيا، إفريقيا وأستراليا.

1– نشأة وتطور منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC:

ظهر منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك) في عام 1989 بناء على

دعوة أستراليا، التي قامت باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 21 دولة تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة إلى هذا فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما "النافتا" لأمريكا الشمالية و"آسيان" لدول شرق آسيا.

ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2,6 مليار نسمة لها حوالي 60 % من الناتج المحلي العالمي، أي حوالي 19 تريليون دولار أمريكي وحوالي 47 % من تجارة العالم، كما يمثل المنتدى أكثر مناطق العالم ديناميكية اقتصاديا، حيث تمثل حوالي 70 % من النمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع –أبيك القائمة على التجارة– على أكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدما وأسرع الأسواق نموا.

ولقد عقدت قمة منتدى الأبيك عدة مؤتمرات شارك فيها رؤساء الدول الأعضاء، وكان من أهمها القمة السنوية السابعة التي عقدت في شهر سبتمبر 1999 في مدينة أوكلاند عاصمة نيوزيلاند، والقمة السنوية الثامنة التي عقدت في سلطنة بروناي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001

2– أهداف منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC : أصدر الاجتماع الوزاري الثالث سنة 1991 إعلان سيول أسس وأهداف الأبيك التي حددها كما يلي:

– تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوبه والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي.

– تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا.

– تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات العضوة.

– تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد "**الجات**" وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى كما أكد الإعلان العمل على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك سعيا إلى تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.

كما تضمن الإعلان أيضا التزام وزراء المنتدى بالالتقاء سنويا وإجراء مناقشات غير رسمية لتقوية وتأكيد الالتزامات المتفق عليها، وتحقيق أهداف التجارة الحرة المفتوحة.

وتحاول كل من أمريكا وأستراليا دفع الدول المشاركة في هذا المنتدى إلى السعي لإتمام متطلبات إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2020، وهذا ما تضمنه إعلان "بوجو" في المؤتمر الذي عقد في أندونيسيا.

ويلاحظ أيضا أن تطور الأبيك واتجاه الدول الأعضاء فيه إلى إقامة تكتل اقتصادي يأتي من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة، والاتفاق فيما بينهما على أنه من المهم الإشارة إلى أن استيعاب دول النمور الصاعدة في جنوب شرق آسيا وحوض الباسيفيك، واحتوائها في منتدى اقتصادي يتطور إلى تجمع اقتصادي قد يحقق مكاسب للجميع.

3- مضمون بعض قمم منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC: جاء في إعلان سياتل عام 1993 أن منتدى الأبيك يشجع على المشاركة وانضمام أعضاء جدد، بالإضافة إلى الهدف الأساسي هو إزالة العوائق التي تقف أمام التجارة والاستثمار حتى يمكن ممارسة المزيد من التجارة في المنطقة ومع بقية دول العالم.

وأقر هذا الإعلان إطارا لتوسيع وتسهيل تدفق السلع والخدمات بين اقتصاديات الدول الأعضاء، ووضعت مجموعة كبار الشخصيات في عام 1994 جدولا زمنيا للتحرير الكامل للتجارة في الإقليم يبدأ بالتفاوض في عام 2000 حول إزالة جميع العوائق التجارية، بحيث تتم في 10 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و15 سنة للدول حديثة التصنيع وبحلول عام 2020 بالنسبة للدول النامية، ويجري الاتفاق على تخفيضات تجارية مع الدول غير الأعضاء على أساس المعاملة بالمثل بغرض تحرير التجارة على المستوى العالمي بدلا من تحويل الأبيك إلى كتلة منعزلة.

رغم هذه التصورات المتفائلة لمستقبل هذا التجمع إلا أن الدولتين الآسيويتين (اليابان والصين) كلتاهما ترغبان في قيام تكتل آسيوي بعيد عن الإشراف الأمريكي.

وجاء في إعلان "بوجو" (أندونيسيا) وخطة عمل "أوساكا ومانيلا" الإعلان عن إقامة نظام تجاري منفتح يستهدف الوصول إلى تحرير وانفتاح التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي في مجالات الطاقة والنقل، والبنية الأساسية، وإعطاء أهمية لعدد من الموضوعات تتضمن تنمية الرأس المال البشري، وضمان أسواق مال آمنة وذات كفاءة وتشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز تقوية المشاركة بين القطاع الخاص

والقطاع العام، مع تعزيز النمو ذي الاستدامة البيئية، وتبنى القادة في سنة 1998 اقتراح مجلس (الأبيك) بإنشاء لجنة مشاركة لتحقيق التكافؤ في الإقليم، وتقوم على زيادة قطاع الأعمال في جهود التعاون الاقتصادي والفني والعلم والتكنولوجيا.

وفي سنة 1999 اتفق القادة على تقوية الأسواق وتحسين الإطار الدولي الذي يحكم تدفقات التجارة والاستثمار وتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول على تدفقات السلع والخدمات، وإزالة عوائق الاستثمارات المباشرة المالية، ومنح الدول المتقدمة الأعضاء في التكتل مهلة للتحول إلى نظام التجارة الإلكترونية في سنة 2010 وفي سنة 2020 للدول النامية.

ثم اتفق قادة الدول الأعضاء في سنة 2000 على طرق المحافظة على انفتاح الأسواق وتقويتها وتوسيع نطاقها ومواصلة الإنعاش الاقتصادي في الإقليم وقرروا التعامل مع تحديات الاقتصاد الجديد في عدة مجالات منها:

– تفعيل برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي؛

– التعامل مع جدول أعمال الاقتصاد الجديد الذي سعت إليه الأبيك والمتمثل في تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية، وتطوير البيئة المناسبة لتقوية هياكل السوق، وبناء الطاقات البشرية؛

– خلق فرص جديدة للعمل وتحسين سوق التكنولوجيا والخدمات؛

– تقوية وتطوير نظام التجارة المتعدد الأطراف وهو النظام الذي تشرف عليه منظمة العالمية للتجارة.

وقد انعكست على مسيرة هذا المنتدى عدة أزمات كأزمة النمور الآسيوية،حيث في ظل هذه الأزمة المالية الآسيوية اعتمدت قمة مانيلا 1997 تصعيد التعاون الإقليمي من أجل تحقيق الاستقرار المالي.

وحث قادة الدول التي تتلقى المساعدات من صندوق النقد الدولي على تنفيذ إصلاحات اقتصادية، مالية وتطوير الأسواق المالية، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال في الإقليم وتدعيم البنية الأساسية للرقابة على هذه الأسواق، تعزيز التعاون بين أجهزة ائتمان الصادرات ومؤسسات التمويل.

ومع استمرار الأزمة المالية الآسيوية أعطى وزراء مالية الأبيك في سنة 1998 أولوية للعمل في ثلاث مجالات هي أسواق المال، تحرير حسابات رأس المال، وتدعيم النظم المالية

وأصدروا في 2001 إعلانا خاصا حول مواجهة تحديات جديدة في قرن جديد، وشددوا على أهمية تعزيز الكفاءة المالية والإشراف على الأسواق المالية وإدارة الشركات.

أما جولة "بانكوك" 2003 للمنتدى تعتبر من أنجح الجولات خاصة في ضوء القصور الذي أحاط بالأجندة الاقتصادية للمنتدى عبر جولتي " شنغهاي" بالصين سنة 2001 وجولة " لوس كابوس" بالمكسيك سنة 2002، فقد نجحت القمة في مناقشة الأجندة الاقتصادية للدول الواحدة والعشرين وحجم الإنجازات التي تم تحقيقها بشأن توصيات "لوس كابوس" السنة 2002 خاصة فيما يتعلق بمجال تحرير التجارة.

ويوضح التقرير أهم ما توصلت إليه القمة في قطاعات دعم نظام التجارة المتعددة الأطراف، ودعم عمل المنظمة العالمية للتجارة من خلال تحليل التقارير الاقتصادية الصادرة عن أعمال الاجتماعات التحضيرية للقمة حول خطط ترويج التجارة وتحرير الاستثمار، ترتيبات التجارة الإقليمية، اتفاقيات التجارة الحرة.

وانتهى التقرير برؤية توضح آفاق التعاون بين دول الأبيك خاصة بعد الخلافات التجارية التي طفت على سطح العلاقات التجارية خلال الفترة الماضية بين الولايات المتحدة والصين حول مطالب واشنطن لبكين بتحرير سعر صرف عملتها " اليوان" لتمكين الشركات الأمريكية من دخول السوق الصينية الضخمة، وكذلك الخلافات التي كانت بين الولايات المتحدة واليابان حول إجراءات التعريفة الجمركية على منتجات الصلب.

تكمن أهم عناصر قوة "أبيك" في اعترافه بأن قطاع الأعمال الخاص وليس الحكومة هو الذي يخلق الشراء وبالتالي لا بد أن تستمر مشاركة القطاع الخاص في خلق حالة التجانس والانسجام بين صانعي السياسة وقطاع رجال الأعمال.

إن تكتل الأبيك جاء في سياق خاص لسنوات التسعينات، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس التي تهدف من وراء تبني هذا التكتل تعزيز الإطار المتعدد للتجارة الدولية الذي يعتبر رمز الإقليمية المفتوحة.

4- أهم المؤشرات الاقتصادية منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC:

- بلغ عدد السكان في سنة 2002 ما يقارب 2230 مليون نسمة؛
- بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 18,7 تريليون دولار، أي بنسبة 57% وهذا خلال سنة 2002.

– أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ 117 بليون دولار في سنة 2002 بنسبة 26,2% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، إلا انه انخفض مقارنة بسنة 2000 و2001 من 554 بليون دولار إلى 303 و117 بليون دولار على التوالي.

إن تكثيف جهود الاتحاد الأوربي باتجاه أوربا الشرقية واقتراح إقامة منطقة تجارة حرة مع دول "الأبيك" يمثل توسيعا لقاعدة الانطلاق الاقتصادية للأوربيين وتقوية مكانتهم الاقتصادية على المستوى العالمي، كما أن الولايات المتحدة واتجاهها لمختلف قارات العالم محاولة إيجاد ترتيبات اقتصادية قارية تنفذ من خلالها إلى الأسواق المختلفة محاولة في ذلك تنميط نموذجها ومفاهيمها الخاصة بظاهرة العولمة (الهيمنة) الأمريكية.

انطلاقا مما سبق يتضح لنا أن تكتل الأبيك يعد من أكبر التكتلات والتجمعات الإقليمية ديناميكية ومرونة بوضع أهداف محددة زمنيا لإزالة مختلف العوائق التجارية وغير التجارية بين الدول أعضاء التكتل، الوصول إلى تعريفة جمركية موحدة، دعم عمليات التنمية وتطوير المنطقة، وذلك عن طريق زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في ظل التوجه الاقتصادي العالمي الجديد.

إلا أنه قد يواجه تحديات في المستقبل خاصة في إطار المنافسة وتحرير التجارة في مجال الخدمات نظرا لاحتوائه على دول متقدمة تريد الهيمنة على الاقتصاد العالمي ودول نامية تحاول أن تصل بالركب في ظل البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية.

قائمة المراجع:

–ناظم عبد الواحد الجاسور، الوحدة الأوربية والوحدة العربية الواقع والتوقعات، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2001.

–محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

–محمد سعد أبو عامود،"البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 142، (أكتوبر 2000).

–محمد محمود الإمام، تجارب التكامل الإقليمية ومغزاها للتكامل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

-محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية، 2000.

-سامي عفيفي، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005.

-محمد عصام عصمان، كمال محمد،"تحليل لمقومات التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، **مجلة الاندماج الاقتصادي بين الدول الإفريقية**، العدد 27، (2015).

-فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.

-جمال الزغبي،" التكتلات الاقتصادية في العالم : أبيك نموذجا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 64، ربيع 2000.

-عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003.

-Christian Hen & Jacques Léonard, L'Union Européenne, 2° édition, Paris: Edition La Découvert, 2004

-Marie-Pierre Crozet, Précis Sur l'Union Européenne, Paris Éditions Ellipses, 2007

-Shaun Narine, Explaining Regionalism in South East Asia, London. Lynne Rienner Publishers, 2002